ردود أفعال الدول العربية ومواقفها تجاه قضايا العراق ١٩٨٠-١٩٩١
-دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً-

Arab States Reactions and Attitudes Towards Iraqi Cases 1980-1991 -UAE as a Sample-

د. فارس محمود فرج
جامعة تكريت- كلية التربية الأساسية- الشرقاط

Dr. Faris. M. Faraj
Tikrit University- College of Basic Education- Sharqat

mfars8364@ gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢١/٦/٢٦ **تاريخ القبول** ٢٠٢١/٨/١٥

الكلمات المفتاحية: موقف- حرب- اجتياح- أزمة- مجلس تعاون- قضايا

Keywords: Situation - war - invasion - crisis - cooperation council - issues

الملخص

نالت دراسة ردود أفعال الدول ومواقفها الدولية اهتمام أغلب الأكاديميين والباحثين في التاريخ، فضلاً عن الاهتمام بهذه الدراسات من قبل المؤسسات الرسمية لارتباطها بالأحداث السياسية الدولية، وتوضيح عدد من خفايا وحقائق الدول في علاقاتها ومواقفها وسياستها الخارجية تجاه الأحداث والقضايا الدولية المهمة، والتي عن طريقها تضع الدول سياساتها ومواقفها طبقاً لمصالحها.

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مهمة في الخليج العربي وعلى الصعيدين العربي والدولي، ولاقت سياسة الإمارات الخارجية أستحسان ورضا أغلب المحللين والمراقبين السياسيين. ويعود ذلك إلى حكمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (١٩٧١ ـ ٢٠٠٤) وابتعاده عن الإثارة وإدخال الإمارات في مشاكل خارجية، ولجوئه للحوار الهادئ وإلى المنظمات الإقليمية والدولية مثل: جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وهذا ما لمسناه من مواقفه في البحث تجاه قضايا العراق، وعدت مواقف الشيخ زايد وتصريحاته بمثابة الموقف الرسمي للدولة .

الهدف من هذه الدراسة بيان طبيعة سياسة الإمارات الخارجية ومواقفها تجاه قضايا العراق في ظل المتغيرات والأزمات السياسية والحروب في المنطقة، مثل الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨، وأزمة اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ من قبل التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

The study of states' reactions and international positions has attracted the attention of most academics and researchers in history, in addition to the interest in these studies by official institutions because of their connection to international political events, and clarification of a number of secrets and facts of states in their relations, positions and foreign policy towards important international events and issues, through which states place its policies and positions according to its interests.

The United Arab Emirates occupied an important position in the Arab Gulf and at the Arab and international levels, and the foreign policy of the Emirates has received the approval and satisfaction of most analysts and political observers. This is due to the wisdom of Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, his avoidance of excitement and the involvement of the Emirates in foreign problems, and his resort to calm dialogue and to regional and international organizations such as the League of Arab States and the United Nations, and this is what we have seen from his positions in research towards Iraq issues sheikh zayedes positions wereconsidered the official position of the states and this is what we relied on in the research.

The aim of this study is to clarify the nature of the UAE's foreign policy and its attitudes towards Iraq issues in light of the changes, political crises and wars in the region, such as the Iraqi-Iranian war of 1980-1988, and the crisis of the second war and the Iraq's invasion of Kuwait 1990-1991 by the international coalition led by the United States of America.

المقدمة

اهتم اغلب الباحثين والمؤرخين في دراساتهم وبحوثهم بتناول مواضيع مواقف الدول وردود أفعالها ولا سيما تجاه بعض القضايا المهمة والأحداث في المنطقة والتي لها أثر واضح على سياسات الحكومات والمؤسسات الرسمية فيها، ومعرفة مواقفها تجاه مصالحها والحفاظ عليها.

أصبحت لدولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مهمة في المنطقة منذ بداية تسلم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في الإمارات عام ١٩٧١، وبفضل حكمته اتبع سياسة خارجية اعتمد فيها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والأجنبية والصديقة والحفاظ على علاقات دولته معها. في أحوال عُدّت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩١ من أعقد وأدق مدة في تاريخ الخليج العربي والمنطقة متمثلة في الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨ والتي أدت إلى خروج العراق الذي امتلك الية عسكرية كبيرة اثارت حفيظة الدول المجاورة ومخاوفها من وصول نفوذ العراق وسيطرته عليها، على الرغم من خروج العراق منهكاً اقتصادياً من الحرب مع إيران التي امتدت طوال ثمان سنوات، وأزمة اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١.

بقي موقف الإمارات ثابتاً ولم يتغير خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية وسعيها لإنهاء الحرب ودعوة إيران والعراق إلى الصلح عن طريق اللجوء إلى طاولة المفاوضات والتفاهم بالطرق السلمية لحل خلافاتهما بدلاً من النزاع المسلح الذي لم يجنِ منه البلدان سوى الخراب والدمار في مؤسساتهم وبناهم التحتية، ومئات الألوف من الضحايا والجرحى والمعوقين من كلا البلدين، فضلاً عن عشرا المليارات من الدولارات ترتبت على العراق جراء ديونه للدول الأخرى المستفيدة من الحرب اقتصادياً وسياسياً وإضعاف دوره ومكانته في المنطقة.

بالمقابل اختلف موقف الإمارات وردت فعلها تجاه العراق وأعلنت صراحة وبقوة رفضها لمطالب العراق واجتياحه للكويت وازمة حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ والتي القت بضلالها وتأثيرها على مستوى العلاقات والمواقف الدولية في الخليج العربي والعالم، ولاسيما الإمارات التي شاركت فعلياً بقواتها العسكرية المحدودة ودعم جهود التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مادياً وفتح أراضيها من أجل اخراج القوات العراقية من الكويت.

اختلفت الآراء في المصادر والبحوث وتعددت اساليبها في متابعة مواقف الدول من تلك الاحداث، مما شكل صعوبة في ذلك، وفي متابعتنا لمواقف الإمارات الدول العربية وردود أفعالها، لاسيما تجاه أحداث الحرب الإيرانية ـ العراقية. حاولنا اتباع أسلوب البحث التاريخي الوصفي لمعرفة وجهات نظرها ومواقفها التاريخية والسياسية تجاه أزمات العراق وقضاياه المصيرية للمدة بين ١٩٨٠-١٩٩١.

سيعالج البحث المواضيع الأتية:

اولاً: موقف الدول العربية وردود أفعالها من الحرب الإيرانية ـ العراقية وأزمة اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٩١.

ثانياً: علاقة الإمارات مع العراق حتى عام ١٩٨٠.

ثالثاً: موقف الإمارات من الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨.

رابعاً: موقف الإمارات من اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١.

أولاً: موقف الدول العربية وردود أفعالها من الحرب الإيرانية ـ العراقية وأزمة اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٩١.

لم نقدم في البحث دراسة عميقة لأيديولوجيات العراق والدول العربية والتي لا يمكن عدها من الناحية الواقعية عاملاً رئيساً ومؤثراً في مواقف بعض الدول العربية تجاه قضايا العراق والتبريرات التي صدرت عنها، مع متابعة مواقف بعضها والمتغيرات التي تحكمت بها، على الرغم اختلاف المصادر في اسلوبها ومواقفها. ولم تكن اوضاع الدول العربية مريحه حينما قامت الحرب الإيرانية ـ العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وأزمة اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، فقد كانت النزاعات الداخلية والانقسامات منتشرة في مشرق الوطن العربي ومغربه، فضلاً عن النزاع الاسرائيلي ـ العربي، ووقوف قسم من الدول العربية مثل سوريا وليبيا مع إيران في حربها ضد العراق، في حين وقفت دول أخرى مثل: الأردن إلى جانب العراق، وقسم بقي على الحياد والقسم الاخر حاول التوفيق بين طرفي النزاع. اما بالنسبة لمصر فقد كانت تعاني من عزلة عربية لها بسبب توقيعها على اتفاقية (كامب ديفيد) مع (اسرائيل) عام ١٩٧٨ وخروجها من جامعة الدول العربية، وتمكنت مصر من أن تستغل ظروف الحرب من أجل حل خلافاتها السياسية مع العراق وبقية الدول العربية الأخرى، واستمرار مصر في اتصالاتها مع العراق وأرسال الأسلحة والمعدات والخبراء العسكريين اليه[١].

أما بالنسبة لدول الخليج العربي فقد نالت الحرب بين إيران والعراق اهتماماً كبيراً بحكم قربها جغرافياً من البلدين المتحاربين وتأثرها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً بذلك، ومثلت

(١) للتفاصيل ينظر: سلمى عدنان محمد واخرون، موقف الدول العربية من الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، مجلة آداب ذي قار، مج١، ع٣، ايار ٢٠١١، ص ص ١٨١ ـ ١٩٣.

الحرب موقفاً صعباً وارادت أن تكون خارج دائرة النزاع قدر الامكان[١]، وانتهجت كل دولة من دول الخليج العربي سياسة داخلية وخارجية مستقلة عن الأخرى على الرغم من أوجه التشابه فيما بينها وحسب ظروفها ومصالحها ورؤيتها طبقاً لتطورات الأحداث في المنطقة واخطارها، وحاولت الاعتماد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء الحرب وأنهاءها لمحدودية قدراتها العسكرية والتنسيق في ما بينها وحسب تطورات الحرب ومجرياتها[٢].

ناقشت دول الخليج العربي في مؤتمر القمة المنعقد في المملكة العربية السعودية من ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨١ مجريات الحرب وتطوراتها، واكدت دعمها لمساعي الدول الاسلامية وجهود منظمة الأمم المتحدة، وشهدت عواصمها اجتماعات ونشاطات دبلوماسية مكثفة لمناقشة الهجمات الإيرانية على العراق في عام ١٩٨٢ ومساندته في مسألة دفاعه عن أمن الخليج العربي ومعارضة أي صيغة تدعوا إلى التكتلات والاحلاف الاقليمية العسكرية التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها. وبدأت دول الخليج العربي في دعم العراق ومساعدته ضمن الحدود التي لا تشكل استفزازاً لإيران ولا تجبرها على توسيع نطاق الحرب إليها، وبالمقابل حذرت إيران دول الخليج العربي وهددتها للحيلولة من دون اتخاذ إجراءات ضدها في حالة دعمها للعراق مالياً واقتصادياً[٣]، في حين عبرت كل من سلطنة عمان والبحرين وقطر عن مخاوفها من اتساع نطاق الحرب وامتدادها إلى دول المنطقة واتخذت موقفاً حيادياً نسبياً وامتازت مواقفها بالتحفظ والحذر والابتعاد عما يثير إيران وعداوتها وبضرورة إنهاء الحرب أو إبقاؤها محصورة بين إيران والعراق على الأقل[٤].

تغيرت سياسة دول الخليج العربي نسبياً بعد ذلك واتبعت سياسة نفطية لمساعدة العراق عن طريق اغراق السوق النفطية بكميات كبيرة من النفط وخفض اسعاره للأضرار بمصالح إيران النفطية مقابل مساعدة العراق مالياً عن ذلك، وكرد فعل على ذلك قامت إيران منذ عام

---

(١) رافد بطرس سعيد حداد، الحرب العراقية ـ الإيرانية في صحافة الخليج العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٤٢.

(٢) احمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي واثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية(سابقاً) المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص٧٦.

(٣) سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١ ـ ١٩٨٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ص٢١٤ ـ ٢١٧.

(٤) محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٩٠، ص١٤٨.

١٩٨٤ بمهاجمة السفن والناقلات النفطية في الخليج العربي وقصفها السفن التابعة للمملكة العربية السعودية والكويت والتهديد بغلق طرق الملاحة عام ١٩٨٥ في مضيق هرمز(١)، مما أثار مخاوف دول الخليج العربي لا سيما بعد احتلال إيران لمدينة الفاو العراقية القريبة من الكويت في ٩ شباط ١٩٨٦، والتي اصبحت نقطة تحول رئيسة في تطورات الحرب ومجرياتها وشكل عامل ضغط كبير على الكويت، وعملت على اتباع الطرق الدبلوماسية مع الهيئات والمنظمات الدولية

مثل الأمم المتحدة للضغط على إيران والعراق وإنهاء الحرب بينهما في ٨ اب ١٩٨٨(٢).

بعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية واجتياح العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ تسارعت الاحداث والاتصالات بين مختلف دول العالم ودعوتها للعراق لسحب قواته من الكويت، وأحدثت مسألة الاجتياح انقساماً عميقاً ما بين الدول العربية وشعرت بضعفها في معالجة هذه الأزمة واحتواءها(٣).

رأت قسم من الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها للضغط على العراق واجباره على سحب قواته من الكويت، في حين فضل قسم من الدول العربية حل الأزمة عن طريق التفاهم والحوار واتباع الوسائل الدبلوماسية مع العراق دون تقيد الأزمة(٤).

اجتمعت دول الخليج العربي في القاهرة في ٣ آب ١٩٩٠ واصدرت بياناً طالبت فيه العراق سحب قواته من الكويت بدون قيد أو شرط، فضلاً عن مطالبة الدول العربية باتخاذ

---

(١) سمي بمضيق هرمز نسبة إلى جزيرة هرمز الواقعة قرب الساحل الإيراني بين جزيرة لارك وبين شبه جزيرة مسندم، ويعد ممراً مائياً اقتصادياً وعالمياً مهماً لكونه حلقة الاتصال البحري الوحيدة في الخليج العربي ما بين الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي، ويتحكم باقتصاديات العالم الصناعي، لأنه ممراً لناقلات النفط والمنفذ الرئيسِ للعراق ودول الخليج العربي في المنطقة، للتفاصيل ينظر: عبدالملك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي – دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، سنة١٥، ع ٥٦، (الكويت، ١٩٨٨)، ص ص١٤٩-١٦٩.

(٢) للتفاصيل ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ص ٢١٤ ـ ٢٢٠.

(٣) للتفاصيل ينظر: حمزة مصطفى، الأبعاد القومية والدولية للعدوان على العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٩٣)، ص ص١١٢ ـ ١١٦.

(٤) نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص٢٣٧.

موقف موحد تجاه تلك الأزمة، ودعت كلاً من سوريا ومصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ للدول العربية والذي عقد في القاهرة في ١٠ من الشهر نفسه ودبت فيه خلافات كثيرة بين الدول العربية وانقساماً في الآراء والحلول تجاه الأزمة، واشتمل بيان القمة الختامي على أدانة العراق وعدم الاعتراف بقرار ضمه للكويت، والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي. ووافقت على ذلك (١٢) دولة عربية هي كل من: دول الخليج العربي ومصر وسوريا ولبنان والمغرب والصومال وجيبوتي، وعارضه العراق وليبيا، وامتنعت كل من الأردن والجزائر واليمن عن التصويت، وتحفظت على القرار فلسطين وموريتانيا والسودان، في حين غابت تونس عن الاجتماع[١].

ثانياً: علاقة الإمارات مع العراق حتى عام ١٩٨٠

تأثرت علاقة العراق مع دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقة العراق مع دول الخليج العربي بشكل عام، لاسيما الكويت[٢] والمملكة العربية السعودية عن طريق الحدود المشتركة للعراق وتفاعله معهما. في حين نجد ذلك التأثير المتبادل ضعيفاً في علاقة الإمارات مع العراق قياساً بتلك الدولتين بسبب عدم ارتباط العراق بالإمارات بحدود مشتركة بينهما، باستثناء الرابط الديني والقومي وان اهتمام العراق بتأمين اتصالاً جغرافياً بدول الخليج العربي دائماً ما يؤدي به إلى نزاع وتنافس مع إيران وبمطالبه الحدودية مع الكويت، لاسيما بعد بروز العراق والكويت وإيران كدول نفطية، مع الأخذ بالحسبان أن مسألة النزاع بين العراق وإيران تتجاوز

---

(١) الدليمي، المصدر السابق، ص ص٩٤ ـ ٩٥.

(٢) تقع الكويت في أقصى شمال الخليج العربي عند نقطة التقاء حدود العراق والمملكة العربية السعودية، وامتازت سابقاً بعلاقات وثيقة وروابط تجارية وجغرافية قوية بولاية البصرة التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، وفي عام ١٨٩٩ وقع الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) على اتفاقية مع بريطانيا دخلت الكويت في موجبها في دائرة النفوذ البريطاني وأن بقية اسمياً تحت سيادة الدولة العثمانية، وفي عام ١٩١٣ اتفقت الدولة العثمانية مع بريطانيا بتمتع الكويت بالحماية البريطانية، وفي العهد الملكي اشغلت الكويت فكر الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣)، وقد طالب الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) بعودة الكويت إلى العراق واسترجاعها، وحاول نوري السعيد ضمها إلى الاتحاد الهاشمي عام ١٩٥٨، وطالب عبد الكريم قاسم(١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) علناً بعودة الكويت ووقعت أزمة في عام ١٩٦١، الا أن الاستعمار البريطاني حال دون عودتها إلى العراق. للتفاصيل ينظر: فارس محمود فرج، موقف المملكة العربية السعودية من مطالبة العراق بضم الكويت عام ١٩٦١، مجلة آداب الفراهيدي، مج١٢، ع٤٠، كلية الآداب، جامعة تكريت، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ص ١٠٣ ـ ١١٥.

مسألة الخلاف حول شط العرب، وحاول العراق لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية إيجاد نوع من النفوذ والسيطرة على دول الخليج العربي، بوصفه أقوى دولة عربية في المنطقة وأراد أن يكون بمثابة الثقل المضاد لإيران عن طريق تأسيس قاعدة جغرافية واقتصادية والتعاون مع دول الخليج العربي لمواجهة إيران في المنطقة[١].

دعت الحكومة العراقية في تموز عام ١٩٧٠ إلى تشكيل حلف دفاعي بين العراق والسعودية والإمارات والكويت لمواجهة التحديات الاستعمارية المرتقبة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ ونبه العراق لخطورة الاوضاع في المنطقة، ولمنع وصول النفوذ الإيراني إلى دول الخليج العربي وبسط نفوذ العراق الا أن المشروع العراقي لم يلقى التأييد المطلوب، فلم تظهر السعودية والإمارات موافقتهما على دعوة العراق في حين رفضت الكويت ذلك خوفاً من محاولة العراق ضمها اليه، وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي اعترض العراق ورفض أية محاولة لإقامة حلف دفاعي بين دول الخليج العربي وإيران. ورفض طلب الإمارات الانضمام إلى جامعة الدول العربية إلا إذا أعلنت شجبها بموقف رسمي معلن على احتلال إيران للجزر العربية الثلاث[٢](طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) عام ١٩٧١، وإلغاء إمارة الشارقة لاتفاقيتها المعقودة مع إيران بخصوص الجزر الثلاث، فضلاً عن دعوة العراق للأمارات والدول العربية بالاتصال بالحكومة الإيرانية والطلب منها الكف عن التهديدات والإقرار بعائدية هذه الجزر إلى كل من: إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وبتشجيع الإمارات على سفر الرعايا العرب والهجرة إلى

(١) كريم علي عبدالكريم الشيباني، العلاقات العراقية الإماراتية ١٩٧١-١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- الأصمعي، جامعة ديالى، ٢٠١١، ص ص٨١-٨٢.

(٢) احتلت الجزر العربية الثلاث موقعاً استراتيجياً مهماً، وذلك لأن الممر الملاحي العميق عند مدخل الخليج العربي يقع بين هذه الجزر والساحل الشرقي الإيراني، وأن قربها من مضيق هرمز يزيد من أهميته الاستراتيجية لأن معظم النفط الذي تنتجه دول المنطقة يصدر عبر مضيق هرمز واستعمال هذه الجزر بمثابة نقاط مراقبة لمتابعة ما يجري على سواحل الدول المجاورة، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية واحتواءها على بعض الثروات المعدنية. خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، ط١، (الإسكندرية، ١٩٩٧)، ص ص ١٠٠ ـ ١٠١.

أراضيها وبالتساوي للجميع[١].

تماشياً مع مصالحها ولتحسين علاقتها بالعراق أصدرت الإمارات بياناً في ٣ كانون الأول ١٩٧١ بشأن الجزر الثلاث شجبت فيه السياسة الإيرانية واستنكرت احتلالها للجزر الثلاث بالقوة بوصفها ارضٍ عربية تابعة لها، وبضرورة احترام إيران لحقوقها المشروعة في الجزر الثلاث واتباع الطرق السلمية ومناقشة الخلافات بينهما[٢]، وأشار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان[٣] (١٩٧١-٢٠٠٤م)، رئيس دولة الإمارات في عام ١٩٧٢ بان الإمارات ستلجأ إلى الطرق السلمية والأعراف والقوانين الدولية ورفع قضيتها حول الجزر الثلاث وخلافها مع إيران إلى مجلس جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي[٤].

اعتقدت إيران بان امنها الداخلي وأمن سواحلها والملاحة الدولية يعتمد بشكل أساسي على احتلالها لهذه الجزر وضمها اليها، مما يمنحها عنصر قوة مهم لبسط نفوذها وسيطرتها

---

(١) للتفاصيل ينظر: زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص ص ٧٠ ـ ٧٤.

(٢) شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص٤٤٠.

(٣) ولد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مدينة العين الإماراتية عام ١٩١٨ وتلقى تعليمه في سن السابعة من عمره في أبو ظبي وأخذ علومه من القرآن الكريم، وفي عام ١٩٤٦ أصبح حاكماً لمدينة العين وشجع على التعليم والزراعة، وأصبح في عام ١٩٦٦ حاكماً لمدينة أبو ظبي وقام بتطويرها وانشأ المدارس والمؤسسات الرسمية وانشأ مركز للوثائق في عام ١٩٦٨ لحفظ الأرشيف الوطني وبناء المدن الحديثة، أتحد مع امارة دبي عام ١٩٦٨ باتحاد ثنائي (أبو ظبي ودبي) ليكون نواتاً لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد، وتمكن من إقناع الإمارات الأخرى وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول ١٩٧١ وأصبح أول رئيس لها، وبقي في الحكم حتى توفي في عام ٢٠٠٤. للتفاصيل ينظر: ازدهار مؤيد مال الله عزيز الأعرجي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومواقفه تجاه قضايا المشرق العربي ١٩٧١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ص ٤٩-٦١.

(٤) وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠٠٣)، ص١٦.

ليس على الإمارات فحسب وإنما على دول الخليج العربي عامة والتدخل في شؤونها وأعطاؤها موقعاً مهماً على مياه الخليج العربي(١).

لم تكن للإمارات علاقات قوية مع العراق بسبب بعدها جغرافياً عنه، فضلاً عن معارضة الحكومات المتعاقبة على العراق منذ إعلان النظام الجمهوري في ثورة تموز عام ١٩٥٨ للأنظمة في الخليج العربي، فضلاً عن إعلان العراق ومساندته لثورة ظفار(٢) ضد نظام الحكم والدولة في عُمان المسنود من قبل الإمارات وإيران وتأثر علاقات الإمارات مع العراق بذلك باستثناء بعض العلاقات الاقتصادية والثقافية عن طريق عضويتهما بجامعة الدول العربية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك(٣) (Opek) ومنظمة المؤتمر الإسلامي(٤).

---

(١) النداوي، المصدر السابق، ص ص٩١ـ ٩٣،

(٢) تقع منطقة ظفار جنوب غرب سلطنة عمان وتتكون من مدن (صلاله، الحافه، الحصن) وهي متاخمه لجمهورية اليمن، ويشكل الربع الخالي الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية، وشكل ثوار ظفار عام ١٩٦٥ (جبهة تحرير ظفار) التي انضم اليها رجال القبائل الظفارية، وتكونت من حركة القوميين العرب والجنود الظفاريين والجمعية الخيرية الظفارية، واهدافها الأولية تمثلت في الدعوة إلى انفصال ظفار عن سلطنة عمان والتخلص من آل بو سعيد، واستمرت حتى عام ١٩٧٥ حينما تمكن السلطان قابوس (١٩٧٠ ـ ٢٠٢٠) من التفاوض مع قيادات الثورة وانهاءها. للتفاصيل ينظر: عبدالله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥-١٩٧٥، (الكويت، ١٩٧٣)، ص ص٤٠ ـ ٥٦.

(٣) تأسست منظمة أوبك في بغداد في أيلول عام ١٩٦٠ للوقوف ضد تلاعب الشركات النفطية بأسعار النفط وضمت في حينها كلاً من الأعضاء (العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر، فنزويلا). ثم انضمت اليها بعد ذلك إندونيسيا وليبيا عام ١٩٦٢ وامارة أبو ظبي عام ١٩٦٧ والجزائر عام ١٩٦٩ ونيجيريا عام ١٩٧١ والأكوادور في عام ١٩٧٣، وتمكنت المنظمة من رفع أسعار النفط في اتفاقها في اجتماعها في إيران عام ١٩٧١ وفي محادثاتها في ليبيا عام ١٩٧٢ ومقرها حالياً في العاصمة النمساوية (فيينا). سيروب ستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، منشورات النفط والتنمية، (بغداد، ١٩٨٠)، ص٨.

(٤) تأسست في المغرب في عام ١٩٦٩، حينما عقد أول اجتماع بين قادة الدول الإسلامية وطرح وقتها مبادئ الدفاع عن شرف المسلمين وكرامتهم المتمثلة بالقدس ومحاولة ايجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين وتوحيد جهودهم لحماية وضمان تقدم مواطنيهم وبلدانهم، وهي منظمة ذات عضوية دائمة في الأمم المتحدة وأغلب اعضاءها من غالبية

قام العراق بقطع علاقاته مع إيران وبريطانيا التي عدها المسؤولة عن احتلال إيران للجزر الثلاث وتواطؤها معها وقدم شكوى إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن ذلك، مطالباً الدول الكبرى بالتدخل لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وعلى الرغم من ذلك لم تتوصل تلك الهيئات لحل القضية آنذاك، واسهم عامل الخوف والخطر في تلك المدة بتعزيز الإمارات لعلاقاتها السياسية مع العراق حفاظاً على كيانها ووجودها، بسبب خلافاتها الحدودية مع السعودية حول واحة البريمي وخور العديد من ناحية وإيران من الناحية الأخرى(١).

أصبح النزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث عامل ضغط قوي ورئيسِ في تحديد مواقف الإمارات وسياستها تجاه الخلافات والتنافس على الزعامة في المنطقة بين العراق وإيران بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي واتخاذ الإمارات موقفاً محايداً من الطرفين(٢)، قامت إيران بالضغط على العراق عن طريق تحريض الاكراد في شمال العراق للتمرد على الحكومة العراقية وتأكيد إيران للأكراد عن دعم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم المساعدة لهم، فضلاً عن ارسال المئات من القوات الإيرانية للإشراف على تدريبهم في المناطق الكردية وتزويدهم بأسلحة سوفيتية الصنع(٣)، وأدى ذلك في ١٤ نيسان ١٩٧٢ إلى قيام اشتباكات

الدول الاسلامية في الوطن العربي وافريقيا واسيا واروبا. بان حكمت خليفة الالوسي، منظمة المؤتمر الاسلامي ـ دراسة في نشأتها وتطورها ونظامها القانوني وهيكلها التنظيمي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٧.

(١) محمد داخل كريم السعدي، إيران ودول الخليج العربي (١٩٦٨-١٩٧٨) دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ص٧٦-٧٧.

(٢) عباس جبار الشرع، مواقف تجاه الحرب العراقية الإيرانية في الدوريات العربية والأجنبية، مجلة الخليج العربي، مج ١٣، ع ٤، ١٩٨١، ص ص١٨٣-١٨٤.

(٣) نواف وابدان سلمان الجشعمي، العلاقات الخليجية ـ الإيرانية في الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٧٩، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ام درمان السودانية، ٢٠٠٨، ص ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

وصدام مسلح بين العراق وإيران[١]، مما اضطر العراق واجبره على الاتفاق مع إيران في اتفاقية الجزائر ٦ آذار ١٩٧٥[٢].

اتفقت الإمارات والعراق في ٥ كانون الأول ١٩٧٧ على التعاون الثقافي والسياحي والتربوي والإعلامي، وعلى التعاون الاقتصادي والتجاري في ٥ حزيران ١٩٧٨ وتبني العراق بعد مؤتمر القمة العربي في بغداد[٣] عام ١٩٧٨ سياسة معتدلة تجاه أنظمة الحكم في الخليج العربي وإعلان إيقاف مساندته لثورة ظفار، وتزعم العراق للدول العربية لاسيما بعد عقد مصر اتفاقية كامب ديفيد، ولما يتمتع به العراق من إمكانيات عسكرية واقتصادية كبيرة في المنطقة[٤].

(١) للتفاصيل ينظر: محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، دار الكتاب الحديث، الكويت، ١٩٩٩، ص ص١٨٣-٢٠٦.

(٢) اتفاقية الجزائر: وهي اتفاقية عقدت بين العراق وإيران في الجزائر بعد توسط الرئيس الجزائري هواري بو مدين على أثر الشكوة التي قدمها العراق إلى مجلس الأمن الدولي عام ١٩٧٤ ضد إيران جراء عدوانها على اراضيه، وباتت القضية الكردية الهم الاساس الذي يشغل الحكومة العراقية مما سببته من خسائر مادية وبشرية للعراق، تنازل العراق لإيران عن نصف شط العرب، بحيث احتفظت كل دولة بالضفة التي تليها من شط العرب، مقابل تخلي إيران عن دعمها للأكراد في شمال العراق. للتفاصيل ينظر: راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية ـ الإيرانية ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص ص ١٢٩ ـ ١٤٥.

(٣) عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في المدة (٢-٦ تشرين الثاني ١٩٧٨)، بحضور الملوك والأمراء والرؤساء العرب، وجاء المؤتمر بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدر المؤتمر مجموعة قرارات منها، دعوة مصر إلى العودة عن اتفاقيتي كامب ديفيد نهائياً وعدم التوقيع على أية معاهدة للصلح أو السلام مع الكيان الصهيوني، وفي حال توقيع معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني يتم نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية مؤقتاً. للتفاصيل ينظر: كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ص١٢٠ - ١٤٠.

(٤) الشيباني، المصدر السابق، ص ص٨٣-٨٤.

ثالثاً: موقف الإمارات من الحرب الإيرانية ـ العراقية ١٩٨٠ – ١٩٨٨

عُدتّ الحرب الإيرانية العراقية من أطول الحروب في تاريخ المنطقة ودول العالم الثالث المعاصر، إذ استمرت ثمان سنوات، ولتصبح واحدة من المتغيرات والقضايا الرئيسة في استقرار المنطقة وامنها، ولها الأثر الأكبر على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية فيها(١)،

ازدادت العلاقات سوءاً بين العراق وإيران، لاسيما بعد قيام الثورة الإيرانية في شباط عام ١٩٧٩ بقيادة مرشد الثورة الإسلامية روح الله مصطفى الخميني(٢) (١٩٧٩–١٩٨٩) والتي ابرزت مستقبل النزاع بين نظامين وايديولوجيتين مختلفتين، الأول تبنى مفهوم القومية العربية والثاني تبنى مفهوم الدولة الإسلامية، وتزايدت مشاكل الحدود كثيراً أثناء عام ١٩٨٠(٣)، وقامت إيران في تاريخ ٤ أيلول ١٩٨٠ بقصف القرى والمخافر الحدودية العراقية، وأعلن العراق في ١٧ أيلول ١٩٨٠ عن الغائه لاتفاقية الجزائر مع إيران(٤)، وقام بهجوم واسع ومسلح

---

(١) فاطمة الصايغ، البعد العربي والقومي في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ١٩٧١–٢٠٠٤، مؤسسة سلطان بن علي العويس، دبي، ٢٠٠٨،، ص١٠٩.

(٢) هو السيد روح الله مصطفى الخميني ولد في قرية خمين عام ١٩٠٢ جنوب غرب مدينة قم، انضم الخميني إلى حوزة أية الله عبدالكريم الحائري في مدينة قم، اما نشاطه السياسي، فقد بدأ منذ ثلاثينيات القرن الماضي ضد الشاه واستبداله بنظام إسلامي، وابدى استياءه من تدهور الأوضاع في إيران وتم اعتقاله عدة مرات، ونفي إلى تركيا في عام ١٩٦٤. ومن ثم نفي فيما بعد إلى العراق في عام ١٩٦٥، واتخذ من مدينة النجف الاشرف مقراً له في نشاطه ضد نظام الشاه عن طريق لقاءه بالزوار الإيرانيين في مدينة النجف الاشرف وانضم في عام ١٩٧٨ إلى قوى المعارضة لإسقاط نظام الشاه فنفته السلطات العراقية إلى فرنسا بسبب ضغط حكومة الشاه. وعاد إلى إيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ والقضاء على نظام الشاه ليصبح أول مرشد للجمهورية الإسلامية الإيرانية واستمر حتى وفاته عام ١٩٨٩. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ص٥٩–٦٠.

(٣) حمدي الطاهري، الموسوعة العربية– مشكلات العالم العربي، ج٢، (مصر، ١٩٩٥)، ص ص٥١–٥٤.

(٤) شاكر محمود وهيب، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١–١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١٥٦.

في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ على المناطق الحدودية الإيرانية في مهران وسربيل زهاب وقصر شيرين وتقدمت قواته العسكرية نحو ديزفول والأحواز والمحمرة، لتعلن بذلك قيام الحرب الإيرانية العراقية وانطلاقها ما بين البلدين(١).

أصدرت إيران بياناً عسكرياً في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ حذرت فيه دول الخليج العربي من مساندة العراق في حربه ضدها، ودعتها في ٢٣ أيلول ١٩٨٠ إلى عدم السماح للعراق باستعمال أراضيها ضدها، وعَدّت ذلك عمل عدائي يجبرها على الانتقام منها، وانها غير مسؤولة تجاه أي رد فعل منها ضد أية دولة من دول الخليج العربي تسمح للعراق بالاستفادة من موانئها ومنشأتها وقواعدها البرية والبحرية والجوية ضدها(٢).

حرصت الإمارات على ضرورة الحفاظ على أمن الخليج العربي والملاحة فيه، وابعاد دول المنطقة عن التورط في النزاع العراقي الإيراني وإيجاد حالة من الهدوء والاستقرار في الخليج العربي، لاسيما وان معظم ثرواتها النفطية المهمة تصدر عن طريق مضيق هرمز في الخليج العربي وعملت الإمارات على تحقيق اهدافها وفق امكانياتها العسكرية المحدودة قبل اقدامها على أي عمل قد تندم عليه مستقبلاً، وسعيها للمحافظة على أمن الخليج العربي وهدوئه، وأن سلامة وأمن المنطقة لا تتحقق الا بتعاون ابناءها والتشاور فيما بينهم لتقرير مصيرها وتقوية قدراتهم الأمنية والدفاعية، والاعتماد على الطرق الدبلوماسية لاحتواء الحرب الإيرانية ـ العراقي وإنهائها(٣).

عانت الإمارات بسبب نظامها الاتحادي الفدرالي وصغر حجمها من مشاكل الحدود الداخلية بين إماراتها الحديثة العهد بالاستقلال، واهتمت بمسألة بنائها الداخلي للحفاظ على تجربتها الوحدوية، بعيداً عن النزاع الإيراني ـ العراقي لضعف ومحدودية إمكاناتها قياساً بإيران. أما بالنسبة للعراق فانه غير قادر على حمايتها فيما إذا أعلنت وقوفها معه، لبعده جغرافياً عنها وقصر خطه الساحلي على الخليج العربي، مما يتيح لإيران فرصة تدميرها والانتقام منها. وقررت اتباع سياسة الحذر تجاه الطرفين للحفاظ على أمنها ووحدتها وسيادتها

(١) منى عبدالله فتحي جرجيس الحيالي، سياسة بريطانيا تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص ص١٤٨-١٤٩.

(٢) الشيباني، المصدر السابق، ص٨٦-٨٧.

(٣) براء لؤي شاكر، العلاقات الإماراتية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ص١٨٠-١٨١.

من أي فوضى داخلية أو اعتداء خارجي يضر بها، لاسيما وانها لا تتمكن من الاعتماد على الإمكانيات المحدودة لدول الخليج العربي الأخرى في حمايتها من إيران[١].

برز موقف الإمارات من الحرب حينما طلب العراق من الدول العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وتحفظت على ذلك نتيجة لحساسية الموقف وجديته من إيران، لاسيما بعد تهديدها بتفجير ابار النفط إذا ما أقدمت الإمارات على مساندة العراق، فضلاً عن علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والدينية وحدوها الجغرافية التي تحكمها مع إيران[٢]، وأكدت الإمارات بان الحرب بين إيران والعراق تهدد السلام العالمي وأمن واستقرار دول الخليج العربي وحرية الملاحة فيه وحملتهما مسؤولية ذلك في حالة استمرار الحرب وعدم توقفها[٣]، ودعا الشيخ زايد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٠ البلدين لإيقاف القتال وحافظ في الوقت نفسه على قنوات الاتصال معهما للتوفيق بينهما وإقناع المسؤولين في البلدين للجلوس على طاولة المفاوضات والتفاهم بينهما حول خلافاتهما، لاسيما بعد تطورات الحرب وانعكاسها على الإمارات ودول الخليج العربي وتهديد إيران بضرب بواخر النفط والناقلات التجارية وتهديد الملاحة في الخليج العربي[٤].

أعلنت الامارات موقفها منذ بداية الحرب بين إيران والعراق عن استعدادها عن القيام بدور الوساطة بين الطرفين، واعتمدت الإمارات في وساطاتها لإنهاء الحرب على الطرق الدبلوماسية عن طريق عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة واسناد مبادراتها وجهودها السلمية على المستويين الإقليمي والدولي عن طريق ما تملكه من إمكانيات ووسائل تمكنها من إنهاء الحرب وإيقاف الهدر بالأرواح والأموال والممتلكات في المنطقة، ودعت الإمارات في مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة في كانون الثاني ١٩٨١ قادة الدول الإسلامية على تحمل مسؤولياتهم في إيقاف الحرب الإيرانية العراقية وحقن دماء المسلمين[٥].

كان للحرب نتائج عكسية خطيرة هددت أمن المنطقة واستقرارها والخوف من امتداد الحرب اليها وعملت دول الخليج العربي على تنسيق سياساتها واستراتيجياتها لحماية مصالحها

---

(١) جمال سند السويدي، إيران والخليج– البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، (الإمارات، ٢٠١٤)، ص ص٢١٣–٢١٦.

(٢) الاعرجي، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٤) الشيباني، المصدر السابق، ص٨٨.

(5) Grummoun Stephen, the iran – Iraq islam war Embattled, (Washington, 1982), pp. 36 – 41.

من تطورات الحرب والتي أدت إلى خلل كبير في أوضاعها الإقليمية وكشفت ضرورة تكوين رأي خليجي موحد لمواجهة اخطار الحرب وتطوراتها، واعتقدت دول الخليج العربي ومن ضمنها الإمارات بان امنها لن يحصل الا عن طريق التعاون فيما بينها، واجتمع وزراء خارجيتها الستة (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عُمان، الكويت، البحرين) في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٨١، واعلنوا عن فكرة انشاء مشروع مجلس التعاون الخليجي العربي(١).

اشتركت الإمارات في اجتماع وزراء خارجية دول الخليج العربي الذي انعقد في مسقط عاصمة عُمان بتاريخ ٨ آذار ١٩٨١، إذ تم توقيع الأطراف الخليجية على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عدوه اساساً لتعزيز الهوية الخليجية وضمان امنها من أخطار الحرب الإيرانية العراقية المحيطة بها عبر انشاء نظام أمني موحد ومتكامل يشمل جميع دول الخليج العربي، وإظهاره إلى حيز الوجود إذ عبرت الإمارات ودول الخليج العربي الأخرى عن رغبتها وهدفها في توحيد سياستها الخارجية عن طريق اتحاد سياسي اندماجي يعترف باستقلالها دولياً وإيجاد صيغة الحكم لعلاقاتها تستند على الاحترام المتبادل فيما بينها وعلى احترام الجوار وحسن الثقة والارتقاء بمستوى شعوبهم في مختلف المجالات(٢).

اعتمدت الإمارات في سياستها الخارجية على تحقيق التعاون الجماعي وتجنيب دول المنطقة ويلات الحروب واثارها وتعزيز مجالات التنمية فيها، والتعاون فيما بينها ضمن منظمة امنية دفاعية موحدة لتحمي دول المنطقة وتعزز استقرارها وحل الخلافات فيما بينها وتطويقها ودعم روح الاخوة والصداقة والتعاون بين قادة دول الخليج العربي وتقاربهم من اجل مصلحة الجميع، فضلاً عن تشجيع مبدأ التفاوض المباشر في حل الخلافات ما بين الدول المتنازعة في المنطقة، وبينت الإمارات في اجتماع القمة التأسيسي الأول لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في أبو ظبي في ٢٥ أيار ١٩٨١ تأثيرات الحرب الإيرانية العراقية على مصالحها ومصالح دول الخليج العربي كافة، ومقاومة الضغوط التي تدفعها للتعاطف مع العراق والانحياز إليه، وعدم اتخاذ إجراء يستفز الجارة إيران والقريبة منها جغرافياً والتزمت الحذر الشديد في تلك المسألة(٣).

---

(١) دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، مجلس التعاون الخليجي، رقم الملف ٩٣٧/٦٥٠٠٠، ص٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠.

(٣) الشيباني، المصدر السابق، ص ص٨٨-٩٠.

قدمت الإمارات مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨١ تدعو فيه الدول العربية إلى التدخل الفوري لإيقاف القتال بين إيران والعراق، ودعوتهما للاستجابة لجهود الوساطات الدولية، وتسوية خلافاتهما على أساس مبادئ القانون الدولي[١]، وأشارت في خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة في عام ١٩٨١ إلى قلقها من الخسائر المترتبة بالأرواح والموارد والمنشآت الاقتصادية لكل من إيران العراق جراء استمرار الحرب بينهما ودعت إلى العمل على إنهاء الحرب وإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة[٢].

أكدت الإمارات في عام ١٩٨٢ بأن مساهمتها المالية في مساعدة العراق كانت محدودة ولأغراض إنسانية وليست حربية، مع بقاء علاقاتهما الدبلوماسية والتجارية مع إيران البلد الجار، واستمع قادة مجلس التعاون الخليجي في الدورة الثالثة المنعقدة في المنامة عاصمة البحرين للمدة ما بين ٩-١١ تشرين الثاني ١٩٨٢ إلى الاتصالات التي أجرتها الإمارات مع إيران، وإصرارها على رفض وساطته[٣]، وقدم الشيخ زايد مبادرة سلمية أثناء اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض بتاريخ ٣ آذار ١٩٨٣ لإنهاء الحرب بين إيران والعراق وحل الخلافات بينهما والعودة إلى حدودهما ما قبل الحرب، فضلاً عن دعوتهما لتبادل الاسرى وانشاء صندوق لإعمار البنى التحتية المدمرة في كلا البلدين ممول من الامارات والدول المصدرة للنفط أوبك، وأرسلت الامارات من اجل ذلك وفداً إلى إيران في ٧ أيار ١٩٨٣ للنقاش والتفاهم حول إيجاد مخرج للوصول إلى تسوية سلمية للخلافات بين البلدين استناداً إلى المبادرة الإماراتية ورفضت إيران ذلك[٤].

أعلنت الإمارات عن نيتها وعزمها للقيام بمبادرة سلمية لإيقاف الحرب الإيرانية العراقية، وزار الشيخ زايد كلاً من سوريا والجزائر والعراق في تشرين الأول عام ١٩٨٣ وتباحث مع قادتها بشأن الحرب الإيرانية العراقية، وكان السبب اختيار الشيخ زايد لسوريا لعلاقتها الجيدة مع إيران بعد قطع علاقاتها مع العراق لأسباب وخلافات سياسية مع العراق، اما بالنسبة للجزائر كونها البلد الذي وقعت فيها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ما بين الطرفين ومن الممكن ظان تؤدي دوراً اخر في حل الخلافات بين إيران والعراق وإنهاء الحرب، ورأت الإمارات بان

---

(١) حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١-١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٥٩.

(٢) شاكر، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٣) شريف، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٤) صحيفة الوحدة الإماراتية، أبو ظبي، الإمارات، ١٦ آيار ١٩٨٣.

الحرب سوف تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة للدول العربية والإسلامية جراء استمرار الحرب ما بين العراق وإيران(١).

اصطدم العراق في عام ١٩٨٤ بـ (٥٨) سفينة إيرانية في مياه الخليج العربي مما أثار قلق الإمارات وخوفها من امتداد حرب الناقلات إلى أساطيل الدول الأخرى وحقول النفط البحرية في المنطقة، وناشدت الامارات المجتمع الدولي للتدخل في إنهاء الحرب الإيرانية العراقية لما تشكله من خطر على المصالح الدولية الحيوية في الخليج العربي، ودعت العراق وإيران أثناء مشاركتها في مؤتمر القمة الإسلامي في المغرب في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٤ إلى تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية والدبلوماسية، فضلاً عن دعوة الإمارات في أيار ١٩٨٤ القوى الخمس الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، الصين) في مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار بإنهاء الحرب بين إيران والعراق، وأكدت الإمارات على ضرورة توصل الطرفين إلى حل لخلافاتهما واستنكارها في الوقت نفسه على إصرار إيران على مواصلة الحرب(٢).

تغير موقف الامارات تدريجياً واتخذت في عام ١٩٨٥ موقفاً مشتركاً مع دول مجلس التعاون الخليجي حينما هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز وتقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة شجبت فيها قيام إيران بالتعرض لعدد من السفن الكويتية في مضيق هرمز على الخليج العربي كونه ممراً بحرياً دولياً لا يجوز لأية دولة تعطيل الملاحة البحرية فيه او اغلاقه. وطلبت الإمارات من الكويت عدم الاستعانة بقوة اجنبية دولية طامعة في المنطقة لا تزيد الوضع الا تعقيداً وتأزماً(٣)، وأصبح من الضروري اتخاذ موقف عربي موحد لحماية امن الملاحة في الخليج العربي واستقراره عن طريق الاشتراك في انشاء قوات درع الجزيرة(٤) في عام ١٩٨٥ وتطويرها للدفاع عن أمن واستقرار دول الخليج العربي(١).

---

(١) الاعرجي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٢) الحيالي، المصدر السابق، ص١٥١.

(3) Fco /583/ Secret Middle East Department, UAe, Iraq War, 25 Septemper,1985, pp.14-15.

(٤) نشأت عام ١٩٨٥ وبلغت عدد قواتها في ذلك الوقت بحدود (١٠) الاف عنصر وبواقع لوائين، وهي قوة رمزية أكثر منها قوة فعلية وضمت القوة قيادة برية وجوية ومشتركة من قبل الكويت والسعودية، ومن ثم حث بقية الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي للمشاركة ودعمها وانضمت إلى المشاركة إلى تلك القوة فيما بعد سلطنة عمان والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة. دار الكتب والوثائق، وكالة الانباء العراقية،

أعلنت الإمارات رفضها الرسمي والشعبي ونددت باحتلال إيران مدينة الفاو العراقية في ٩ شباط ١٩٨٦ القريبة من الكويت وتهديدها لأحد أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وطالبت إيران بالانسحاب من الفاو ودعت كلاً من سوريا وليبيا بحكم علاقتها الجيدة مع إيران إلى الانسحاب من الأراضي العراقية التي احتلتها، كونه يتعارض مع التزامات دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه دولة عربية تقع في منطقة الخليج العربي مما ينعكس ذلك على باقي الدول العربية الأخرى(٢)، اتهم الشيخ زايد من تركيا أثناء زيارته لها في ١٩ أيلول ١٩٨٦ إيران بالإصرار على استمرار الحرب واعتراضها لكل الجهود والوساطات الدولية لإنهاء الحرب
مع العراق(٣).

قامت إيران في ٢٥ تشرين الثاني١٩٨٦ بقصف حقل البخوش النفطي الإماراتي واسفر عن سقوط خمسة قتلى و ٢٤ جريحاً، وصرح الشيخ زايد في ٢ كانون الأول ١٩٨٦ بوجوب تهدئة المخاوف وابعاد البلاد عن دائرة النزاع الإيراني العراقي، واحتوت الإمارات الحادث ولم تعلن عنه رسمياً في وسائل الاعلام ولم تتهم في بيانتها جهة معينة(٤)، ونسبت ذلك إلى طائرات مجهولة، وان ردة فعلها لم تكن مناسبة لحجم الفعل نفسه، رغبة من الإمارات بعدم التورط في حرب في ظل امكانياتها العسكرية المحدودة آنذاك، وبذلت الشركة المنتجة للنفط جهداً لإيقاف تسرب النفط وإصلاح الدمار الذي خلفه قصف الطائرات للحقل في غضون عام(٥).

فضلت الإمارات عدم الاستعانة بأية مساعدة خارجية لحماية حقولها النفطية وناقلاتها في مياه الخليج العربي ولم تتقدم بشكوى للأمم المتحدة. وأرادت ابعاد الدول الكبرى عن الأزمة

مؤتمرات القمة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، رقم الملف ٦١٠٢٠/ ٩٢٥، ص٣٥.

(١) نصير نوري محمد، السياسات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٦٠.

(٢) فالحة صالح أحمد الصالح، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص١١٢.

(٣) الاعرجي، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٤) عبيد، المصدر السابق ص ص٢٤٩-٢٥٠.

(٥) خليل علبوني، قصة حقل أبو البخوش، صحيفة الاتحاد الإماراتية، (أبو ظبي)، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠.

وتنافسها على المنطقة ودعت إلى إنهاء النزاع وإيقاف الحرب العراقية الإيرانية وتسوية الخلافات بينهما[١]، وتطور موقف الإمارات مع تطورات الحرب ومجرياتها، وتزيد من ردود أفعالها الدبلوماسية كلما ازداد خطر الحرب وتهديدها لمصالحها لتدارك الاخطار الخارجية والداخلية والحفاظ على امنها، والاستمرار على موقفها من الحرب الإيرانية العراقية[٢].

حاولت اغلب الدول ابعاد نفسها عن اتون النزاعات والحروب، لاسيما التي تقع بالقرب منها، ولم يتغير موقف الإمارات، وهذا ما تبين عن طريق بيانات المسؤولين الإماراتيين وتصريحاتهم المستمرة وعدم السعي إلى الدخول طرفاً في نزاعات المنطقة وتوسيع رقعة انتشارها[٣]، ودعت الإمارات المجتمع الدولي أثناء مشاركتها في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي أقيم في الكويت في كانون الثاني ١٩٨٧ إلى إحلال السلام في المنطقة عن طريق دعوة العراق وإيران لإيقاف الحرب بينهما، وحدثت سلسلة من التطورات والأحداث في الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٧، مما دفع الإمارات ودول الخليج العربي لمزيد من التعاون والعمل العربي المشترك، لاسيما بعد ان ترجحت كفة العراق في الحرب بصورة واضحة[٤].

أصدر مجلس الأمن الدولي في ٢٠ تموز ١٩٨٧ قراره ذي الرقم (٥٩٨) الذي دعا فيه العراق وإيران إلى القبول بالقرار والدخول في مفاوضات سلام وإيقاف الحرب بينهما واستغلال الفرصة التاريخية لتسوية خلافاتهما، وحذرت الامارات من إطالة أمد الحرب والقبول بقرار مجلس الامن الدولي[٥]، وقدمت الإمارات مبادرة لإنهاء الحرب في ٧ تشرين الأول ١٩٨٧ وطلبت من العراق وإيران بالقبول بتفويض ثلاثة قادة عرب من المحايدين للسعي بينهما واذا فشلت وساطتهما يجري التحكيم بينهما من قبل محكمين مقبولين، ومن يثبت عليه الحق للطرف الاخر يكفله القادة العرب ويضمنوه[٦]، وأرسلت الإمارات رسالة لإيران في ١٠ تشرين

---

(١) عبيد، المصدر السابق، ص ص٢٤٩-٢٥٠.

(٢) الشيباني، المصدر السابق، ص ص٩٢-٩٣.

(٣) أحمد عبدالله بن سعيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ١٩٧١-١٩٩٠ أ(بوظبي، ٢٠٠٣)، ص١٨٤.

(٤) الشيباني، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٥) دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، مجلس التعاون الخليجي، رقم الملف ٩٣٧/٦٥٠٠٠، ص٢٠.

(٦) مجلة التعاون السعودية، نص الحديث الصحفي للشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، سنة ٣، ع ٩، الرياض، كانون الأول ١٩٨٨، ص٥٦.

الأول ١٩٨٧ لشرح التفاصيل، ووافقت إيران بشرط إيقاف دول مجلس التعاون الخليجي العربي تأييدها للعراق وانهائه[١].

جددت الإمارات في مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في عمان ٨-١١ تشرين الثاني ١٩٨٧ والذي كان شعاره ((قوتنا في وحدتنا وضعفنا في فرقتنا)) طرح مبادرتها على القادة العرب الذين ادانوا بقرارهم استمرار احتلال إيران لأراضي العراق، فضلاً عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (٥٩٨)[٢]، وبعد تحرير العراق مدينة الفاو في ١٧ نيسان ١٩٨٨ أعلنت إيران موافقتها على إيقاف الحرب مع العراق في ١٧ تموز ١٩٨٨ وعلى قرار مجلس الأمن الدولي وأنهاءها في ٨ اب ١٩٨٨، وعدّت الإمارات قبول إيران نقطة تحول مهمة في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة وابعادها عن التدخلات الخارجية[٣].

قدرت الاحصائيات عدد ضحايا الحرب بين إيران والعراق بمئات الألوف من البلدين ومئات المليارات من الدولارات، فضلاً عن تدمير البلدين من الناحية الاقتصادية، وتأثيرها السلبي على دول الخليج العربي اقتصادياً وأمنياً حينما استهدفت الحرب ناقلات النفط مما أرهب الاقتصاد العالمي وضرب أسواق النفط العالمية.

رابعاً: موقف الإمارات من اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج الثاني ١٩٩٠-١٩٩١

بعد أن انتهت الحرب الإيرانية العراقية ووضعت الحرب أوزارها أدت الكويت دوراً سياسياً تجاه العراق نتيجة ارتباطاتها السياسية والدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أذ اشتكى العراق من قيام الكويت باستغلال ظروف انشغاله بالحرب مع إيران وقيامها بإنشاء مخافر ومنشآت عسكرية ونفطية ومزارع والزحف داخل أراضيه، وحفرها للآبار وسحبها للنفط العراقي من حقوله، فضلاً عن تجاوزها لحصتها التصديرية من النفط في أوبك وإغراق السوق والتسبب بخفض أسعار النفط وتأثيره السلبي على الاقتصاد العراقي المعتمد بنسبة كبيرة على النفط وتعطيل فرص إعادة الاعمار لبناه التحتية ومنشأته الحيوية، وجرت محادثات ومفاوضات بين البلدين أثناء زيارة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح [٤] رئيس وزراء الكويت وولي العهد

---

(١) محمد سعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ص٤٨٧-٤٨٨.

(٢) الأعرجي، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٣) دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، مؤتمرات قمة مجلس التعاون الخليجي، رقم الملف ٦١٠٢٠/ ٩٢٥، ص٣٤.

(٤) سعد العبدالله السالم الصباح: ولد في عام ١٩٣٠،بدأ تعليمه في المدرسة المباركة، وفي عام ١٩٥١ تم إيفاده إلى كلية هاندن في بريطانيا لدراسة علوم الشرطة وتخرج برتبة ضابط

الكويتي إلى العراق في ٦ شباط ١٩٨٩ وطلب العراق من الكويت منحه جزيرتي (وربة وبوبيان)[١] أو استئجارهما لمدة (٩٩) عام للحصول على منفذ بحري واسع في الخليج العربي، ورفضت الكويت طلب العراق معللة ذلك بتخطيطها لتطويرهما كمنتجع سياحي، وقام بعد ذلك امير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح[٢] (١٩٧٧-٢٠٠٦) بزيارة العراق والتقى بالحكومة العراقية، ولم يتم مناقشة موضوع الحدود وتجاوزات الكويت بشكل مباشر، واقترح على العراق مناقشة قضية الحدود بين البلدين ومعالجتها عن طريق التحكيم الدولي فرفض العراق ذلك. وانتهى بذلك عقد الثمانينات دون توصل الطرفين إلى حل مشاكل الحدود بينهما وانهائها[٣].

في عام ١٩٥٤،وفي ١٧ حزيران عام ١٩٦١ عينه الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً لدائرة الشرطة والأمن العام، وفي ١٧ شباط عام ١٩٦٢ بعد الاستقلال اصح وزيراً للداخلية في أول حكومة تشكلت في الكويت، وعين وزيراً للداخلية والدفاع في الحكومة الثالثة في ٦ كانون الثاني ١٩٦٤،تسلم رئاسة الوزراء في ١٦ شباط ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٣،وفي ٣١ كانون الثاني عام ١٩٧٨ عين ولياً للعهد، مثل الكويت أثناء المباحثات العراقية الكويتية، إلا أن المباحثات فشلت وغزا العراق الكويت، عاد إلى الكويت بعد انتهاء حرب الخليج الثانية في ٤ آذار عام ١٩٩١، أصبح أميراً للكويت في عام ٢٠٠٦ بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح .مجلة العربي، الشيخ سعد .مرحباً بك على أرض الوطن، العدد ٤٦٨، تشرين الثاني عام ١٩٩٧، ص٢٥ .

(١) تقع هاتين الجزيرتين جنوب مدينة البصرة بالقرب من المياه الاقليمية العراقية في الخليج العربي، وهاتين الجزيرتين غير مؤهلتين بالسكان، وتأتي أهميتهما من كونهما مهمتان للعراق من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية وتوفران للعراق منفذاً بحرياً واسعاً على الخليج العربي. خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع١٠٢، ١٩٩٠، ص١٥.

(٢) ولد الشيخ جابر الأحمد الصباح في الكويت عام ١٩٢٦ وتلقى تعليمه فيها، وفي عام ١٩٤٩ أصبح مديراً عاماً للأمن في منطقة الأحمدي، وأصبح مسؤولاً للمالية في عام ١٩٥٩، ومن ثم رئيساً للوزراء في عام ١٩٦٢، وبويع في عام ١٩٦٥ ولياً للعهد، وفي عام ١٩٧٧ أصبح أميراً للكويت وتوفي عام ٢٠٠٦. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، ج٥، المطبعة العصرية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٠٧٦.

(٣) يوسف سامي فرحان حسين الدليمي، المملكة العربية السعودية ١٩٨٢-١٩٩٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١٤، ص ص١٢٣-١٢٥.

أدركت النخب الفكرية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) مدى خطورة خروج العراق بعد انتهاء الحرب مع إيران وهو يمتلك ترسانة وقوة عسكرية كبيرة لها ثقل ووزن مؤثر في منطقة الخليج العربي، مما يشكل تهديداً لأمن (إسرائيل) ومصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة. وبدأتا بوضع الخطط من اجل تحجيم دور العراق واشغاله عن إعادة الاعمار[١]، أذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتخطيط منذ وقت مبكر لسحب العراق وجره إلى حرب مدمرة لتدمير قدراته العسكرية والاقتصادية. واعدت لذلك سيناريو بشكل يؤزم الوضع ويعمق الخلافات بين العراق والكويت وإدخال العرق بنفق مظلم ودفعه بدخول حرب غير مأمونة النتائج والزامه بعدها بعدد من القرارات الدولية ونزع قدراته العسكرية الضخمة التي امتلكها بعد حربه مع إيران[٢]. مستغلة خروج العراق من حربه مع إيران مثقلاً بالديون لبلدان عربية واجنبية بلغت بحدود (٨٠) مليار دولار جراء الحرب وتكلفتها[٣].

اتهم العراق في ٢٨ ايار ١٩٩٠ الكويت أثناء انعقاد مؤتمر قمة بغداد بسرقة نفطه منذ بداية حربه مع إيران والتجاوز على جزء من أراضيه وبناء منشآت عسكرية فيها، كما اتهم العراق أيضاً الإمارات بالتجاوز على حصتها المقررة من النفط في منظمة النفط أوبك وإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج، وعد العراق ذلك عدواناً عليه إذ بلغت خسائره بحدود (١٠٦) مليار دولار. ونفت الكويت اتهام العراق وعدته افتراءً ومحاولة لابتزازها متهمة العراق بحفر ابار للنفط داخل أراضيها، وطلبت من جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة تحكيم للنظر حول خلافاتها الحدودية مع العراق، وفي ٢١ تموز ١٩٩٠ اتهم العراق الكويت بالإعداد لإدخال قوات اجنبية للخليج العربي عن طريق عرض مشكلتها الحدودية مع العراق ورفعها إلى منظمة الأمم المتحدة من دون الاستعانة بوساطة جامعة الدول العربية[٤].

---

(١) أحمد محمد صبحي حمد الونسة، دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ نموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠، ص ص٨٦-٨٧.

(٢) ناظم عبدالواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي- دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، (الأردن، ٢٠٠١)، ص١٤٣.

(٣) اياد القزاز، الحرب في الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ النزاع بين العراق والكويت وتبعاته، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، ع ٤٣، ١٩٩٩، ص١٤٨.

(٤) حسان حلاق، دراسات في العلاقات العربية- العربية صفحات من تاريخ الوطن العربي، دار النهضة العربية، (بيروت، ٢٠١٠) ص٢٠٩.

أما بالنسبة للإمارات فقد شهدت أيضاً علاقتها مع العراق توتراً أثناء حضورها مؤتمر القمة العربية في بغداد ٢٨ ايار ١٩٩٠، بسبب اتهامها من قبل العراق بتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض أسعار النفط الخام(١)، ونفت الإمارات ذلك، وأكدت أن سياستها النفطية تقوم على أساس استقرار أسعار النفط ضمن اتفاقات الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك، وقدمت مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية في ٢١ تموز ١٩٩٠ رفضت فيها ادعاءات العراق واتهامها حول سياساتها النفطية(٢).

طالب العراق الكويت والدول الخليجية الأخرى بإلغاء الديون المترتبة عليه وهي قيمة الأسلحة والتجهيزات العسكرية التي استعملها ضد حربه مع إيران والتي عدها العراق حرباً وقائية ليس عن العراق فحسب وإنما عن جميع دول الخليج العربي(٣)، وإزاء توتر الموقف بين العراق والكويت حاول بعض ملوك ورؤساء الدول العربية في مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية التوسط وتخفيف الاحتقان والأزمة بين البلدين، وفي الوقت الذي بدأ فيه العراق في تحشيد قواته العسكرية على الحدود الشمالية مع الكويت لاسيما بعد رفضها التنازل عن جزيرتي وربة وبوبيان للعراق وفشل المفاوضات بينهما في المملكة العربية السعودية للتفاهم حول تلك القضايا(٤). ولتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق وهي اجتياحه للكويت فشكل ذلك عامل ضغط وتهديد لباقي دول الخليج العربي، وتحولت هذه الأزمة إلى نزاع وخلاف بين دولتين وإلى حرب دولية خاضها العراق ضد تحالف (٣٣) دولة عربية واجنبية و(٢٨) جيشاً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية(٥).

---

(١) مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة) ع١٠٢، تشرين الأول ١٩٩٠، ص ص١٨-١٩.

(٢) صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسة العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٣.

(٣) رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف والأدوات والمقدمات)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٨، ص ص١٠١-١٠٢.

(٤) عبدالرحمن بن صالح المطيري، العلاقات السعودية الإماراتية السياسية خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠١٤) دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٤، ص٧٧.

(٥) للتفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر، مكتبة نور، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص ص٣٢٦-٣٣٨.

لم تحرك جامعة الدول العربية ساكناً على الرغم من معرفتها بمجريات الأزمة وبمعاناة العراق من سياسات الدول النفطية الخليجية تجاهه (الإمارات والكويت) بزيادة إنتاجها النفطي وانخفاض أسعار النفط وما سببته من خسارة اقتصادية كبيرة للعراق، ومعرفتها السابقة بمطاليب العراق المتعلقة بمسألة تسوية ديونه الخارجية المتراكمة للدول الخليجية عليه والبالغة (٣٠) مليار دولار أثناء الحرب الإيرانية العراقية، فضلاً عن الخلافات الحدودية التاريخية التي اثارتها الكويت كمشكلة الحقول النفطية الغنية بالنفط ورفض تنازلها عن جزيرتي وربة وبوبيان للعراق[١].

ازداد الأمر تعقيداً بعد اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، وأعلنت الإمارات موقفها الرسمي باستنكارها وشجبها وإدانتها للعراق ورأت في ذلك عدواناً وغزوُ غير مبرر للكويت، وعرض منطقة الخليج العربي للخطر وادخلها في نزاعات وحروب مدمرة ودعت إلى انسحاب العراق وحل الأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية[٢]، وقام الشيخ زايد بزيارة سريعة إلى جدة في السعودية التقى اثناءها بالملك فهد بن عبدالعزيز[٣] (١٩٨٢-٢٠٠٥)، واتفقا على ضرورة تطويق الخلاف العراقي الكويتي بأقرب وقت، وطالب بعقد قمة عربية طارئة للتشاور في ايجاد طريقة لحل الأزمة، وأيدت الإمارات كل القرارات الصادرة من المنظمات الدولية (منظمة الامم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، مؤتمر القمة) التي طالبت العراق بالانسحاب الفوري لقواته من الكويت وعودة حكومتها الشرعية إليها، وشاركت في اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في ٣ آب ١٩٩٠ في مصر على هامش اجتماعات

---

(١) عبيد، المقدمات السياسية للغزو، ص١٥٢.

(٢) علي محمد مخزوم، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة ٢٤، ع٢٦٨، ٢٠٠١، ص١٢٦.

(٣) ولد الملك فهد بن عبدالعزيز في الرياض عام ١٩٢٤ وتلقى تعليمه والتحق بالمعهد العلمي السعودي في مكة المكرمة وكان ينوب عن والده في بعض الأحيان، وأصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٦٢، ومن ثم نائباً لرئيس الوزراء في عام ١٩٦٧، ومن ثم عين والياً للعهد في عام ١٩٧٥، وأصبح ملكاً للملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٢ بعد وفاة الملك خالد بن عبد العزيز حتى وفاته عام ٢٠٠٥. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ج١٢، (بيروت، ١٩٩٤)، ص ص٣٨٣-٣٨٥.

مجلس جامعة الدول العربية وصوتت على قرار ادانة اجتياح العراق للكويت وطالبت العراق بالانسحاب الفوري من الكويت[١].

قدمت الكويت طلباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ٣ آب ١٩٩٠ لمساعدتها واتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية لتكون طرفاً مباشراً في الحرب ضد القوات العراقية وزودت السعودية بصور ومعلومات استخباراتية توضح تحشد قوات عسكرية عراقية على الحدود السعودية، واصدر مجلس الامن الدولي بعد ذلك بحدود اربعة عشر قراراً دولياً ضد العراق، وطالب فيها مجلس الأمن الدولي إلى الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت من دون قيد أو شرط[٢].

اجرى الشيخ زايد عدة اتصالات مع قادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيران وتركيا وغيرهم لتنسيق الجهود واتخاذ الخطوات العملية في سبيل التوصل إلى افضل السبل حول هذه الازمة ومواجهتها[٣]، وفي ٧ آب ١٩٩٠ نقلت الولايات المتحدة الأمريكية جنودها إلى السعودية للتحضير لمواجهة القوات العراقية في الكويت واخراجها لحماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية في الخليج العربي[٤]، وقامت الإمارات في الأمم المتحدة بتقديم طلب لعقد اجتماع ومناقشة مسألة اجتياح العراق للكويت وتبني قرارات وإجراءات لإدانة العمل العسكري للعراق ومطالبته بالانسحاب الفوري من الكويت[٥]، وأشارت الإمارات في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت فيها على خرق العراق للقوانين والمواثيق الدولية والعربية، فضلاً عن تحديه للمفاهيم والقيم العربية للمجتمعات في عدوانه للكويت ودعت الإمارات المجتمع الدولي للإسراع في إنهاء الاجتياح العراقي للكويت[٦].

---

(١) مجلة التعاون السعودية، نص القرار الصادر عن الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت، سنة٦، ع١٩، الرياض، أيلول ١٩٩٠، ص١٦٧.

(٢) إدريس، المصدر السابق، ص ص٥١٧-٥٢٠.

(٣) نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص٢٨٨.

(٤) تغريد خشان فالح محمد الكورجي، التطورات السياسية الداخلية في الكويت ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص٦٨.

(٥) وحيد عبدالمجيد، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة) ع٢، ٢١ تشرين الأول ١٩٩١، ص٦١.

(٦) عبدالرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، (مصر، ١٩٩٩)، ص٣٠٤.

أيدت الإمارات جميع القرارات الدولية المطالبة بانسحاب العراق من الكويت، ومنحت تسهيلات عسكرية للوجود العسكري الأجنبي في أراضيها[١]، وشاركت الإمارات في المؤتمر الإسلامي العالمي الذي انعقد في السعودية في ١١ آب ١٩٩٠ بحضور (٤٠٠) داعية وعالم دين مسلم لمناقشة أوضاع ومسألة اجتياح العراق للكويت واجتياحها، وانسجم موقف الإمارات واتفقت مع مواقف الدول الإسلامية التي أدانت اجتياح العراق للكويت[٢]، وطالبت الإمارات أعضاء المؤتمر الإسلامي بالالتزام بقراراتهم وبالأعراف والقوانين الدولية والدبلوماسية، فضلاً عن دعوتها للدول الإسلامية لتشكيل قوة إسلامية دائمة لحل النزاعات والخلافات بين الدول الإسلامية وتحت اشراف منظمة المؤتمر الإسلامي وتوجيهاتها[٣].

أمر الشيخ زايد في ١١ آب ١٩٩٠ باستضافة جميع الأسر الكويتية والوافدين العرب المقيمين في الكويت وتوفير الرعاية الكاملة واللازمة لهم وتلبية احتياجاتهم، فضلاً عن توفير السكن المجاني لهم واعفاءهم من رسوم العلاج الطبي وصرف مساعدات مالية لهم، وبلغ عدد الكويتيين الذين لجأوا إلى الإمارات بحدود (٦٦) الف نسمة، وهيأت لهم سبل الراحة والطمأنينة، فضلاً عن الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري للأزمة الكويتية[٤].

نسقت الإمارات جهودها مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي وشاركت في المؤتمر الإعلامي الطارئ المنعقد في جدة في السعودية بتاريخ ١٥ آب ١٩٩٠، وأكدت مساندتها لقراراته والمتمثلة بإدانة العراق والدعوة إلى انسحابه من الكويت، فضلاً عن إيقاف كل اشكال التعاون الإعلامي مع العراق[٥].

أعلنت الإمارات في ١٩ آب ١٩٩٠ عن قبولها استقبال القوات العربية والصديقة والاول مرى في أراضيها والمساهمة في الجهود والاستعدادات للدفاع عن المنطقة والحفاظ على امنها واستقرارها وأكدت على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الأراضي الكويتية بدون قيد أو شرط والتزامها الكامل بالقرارات والعقوبات الدولية على العراق، وواصلت الإمارات اتصالاتها بقادة الدول العربية والأجنبية والأعضاء في التحالف الدولي ضد العراق، وادانت اتخاذ العراق للرهائن كدروع بشرية وانه لا يوجد مبرر قانوني وتاريخي يجيز للعراق اجتياح

---

(١) عيد سالم الدرديس وآخرون، يوميات زايد ١٩٩٠، ج٤، (أبو ظبي، ١٩٩٠) ص١٦٧.

(٢) عبدالحميد الجوهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق – جرد لأحداث المنطقة خلال ١٩٩٠-١٩٩١، مركز أبحاث ام المعارك، (بغداد، ١٩٩٤)، ص٣٧٣.

(٣) مولى، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٤) سالم إدريس وآخرون، ص ص١٦٧-١٦٨.

(٥) حارب، المصدر السابق، ص ص٣٠٠-٣٠٢.

الكويت[١]، وفي ٢٢ آب ١٩٩٠ ترأس الشيخ زايد اجتماعاً للمجلس الاتحادي الإماراتي الأعلى للحكام في الدولة لبحث اخر تطورات الازمة والجهود المبذولة لمعالجة التطورات الخطيرة في منطقة الخليج العربي[٢].

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الخاص في مسألة الأزمة العراقية الكويتية ذو الرقم (٦٧٨) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ اللجوء للخيار العسكري لإخراج القوات العراقية واجبارها على الانسحاب من الكويت، مالم ينفذ العراق جميع قرارات مجلس الامن الدولي في حد أقصى في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١، وفوض بذلك مجلس الامن الدولي بموجب هذا القرار الولايات المتحدة الأمريكية وأجاز لها استعمال قوة السلاح والوسائل الأخرى اللازمة وإعادة الأمن والسلم للمنطقة[٣].

اجتمعت الإمارات في أول قمة خليجية لقادة مجلس التعاون في الدوحة ٢٢-٢٥ كانون الأول ١٩٩٠ للتباحث حول المسائل والتطورات الخطيرة المترتبة بعد اجتياح العراق للكويت، ودعت الإمارات إلى التركيز على الحل السلمي للأزمة، فضلاً عن التفاهم حول وضع خطة امنية في المنطقة ودفاعية لمجلس التعاون الخليجي تكفل أمنها اقليمياً ودولياً[٤].

أستمرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بتحشيد قواتهم العسكرية في المنطقة حتى وصل عددها بحدود (٤٣٠) ألف جندي بعد الأزمة بأربعة اشهر مجهزين بأحدث الأسلحة وبقدرات هجومية متطورة[٥]، وقامت القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجوم على القوات العراقية المتمركزة في الكويت ليلة ١٦-١٧ كانون الثاني ١٩٩١ جوياً وبرياً وبحرياً، أي بعد يوم واحد من انتهاء المهلة التي منحها مجلس الامن الدولي للعراق بسحب قواته من الكويت وشاركت القوات البرية الإماراتية في حرب الكويت، وكان عددها (١٥٠٠) مقاتل مع دول التحالف وساعدت على تحرير الكويت، فضلاً عن مشاركة القوة الجوية الإماراتية بـ (١٢٣) طلعة جوية ضد العراق، وصرحت الإمارات في ٤ شباط ١٩٩١ عن تأييدها كل ما يضمن انسحاب القوات العراقية بدون قيد او شرط من الكويت، واستمرت

---

(١) الشيباني، المصدر السابق، ص١١٨.

(٢) الاعرجي، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٣) دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، الخليج العربي، رقم الملف ٩١٨/٦٠٠٠٠، ص١٥.

(٤) للتفاصيل ينظر: توفيق العودات، العقوبات الدولية على العراق، مجلة دراسات دولية،(بغداد)، ع ١٦، نيسان ٢٠٠٢، ص ص٤١-٦٣.

(٥) الدليمي، المصدر السابق، ص٩٦.

العمليات القتالية بين العراق وقوات التحالف حتى ٢٦ شباط ١٩٩١ حينما اعلن العراق موافقته على الانسحاب من الكويت وإيقاف القتال بموجب قرارات مجلس الامن، وأعلنت بالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية وقف العمليات الحربية ضد العراق في ٢٨ شباط ١٩٩١ وأصدر مجلس الامن الدولي قراره الأخير في ٣ نيسان ١٩٩١ حمل الرقم (٦٧٨) أعلن فيه إنهاء الحرب رسمياً، واعتماد اتفاق ١٩٦٣[١] لترسيم الحدود بين العراق والكويت وإقامة منطقة منزوعة السلاح بينهما، فضلاً إلى تحميل العراق كل تبعات الحرب ودفع التعويضات وتجريده من الأسلحة[٢]، وتحملت الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الجزء الأكبر من نفقات الحرب في ازمة الكويت، واستضافة قوات التحالف على أراضيها واتخاذها كقواعد لضرب القوات العراقية، وبلغت تكاليف الحرب في ازمة الكويت بحدود (٣٧،٠٠١) مليار دولار، تحملت الإمارات بحدود (٤،٠٠٨) مليار دولار[٣].

دعت الإمارات إلى تضامن العرب وتسامحهم بعد تحرير الكويت وإقامة نظام دولي عادل ومتوازن يراعي مصالح الدول الصغيرة وامكانياتها، فضلاً عن دراسة الأضرار التي خلفتها الأزمة بين العراق والكويت سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومساهمة جميع الدول بإنشاء صندوق للتبرعات لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة، وساهمت الإمارات بمبلغ مليار دولار لتخفيف أعباء ومعاناة الدول المتضررة من الأزمة الكويتية العراقية[٤].

يتضح مما سبق ان الإمارات انتهجت سياسة خارجية مؤيدة للكويت ومدينة للعراق، بسبب اجتياحه لدولة عضواً من أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وتلخص موقف الإمارات من قضايا العراق وازماته منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩١ بالتباين في مواقفها بحسب ظروفها وموقعها الجغرافي الذي تحكم بسياساتها تجاه تلك الاحداث والقضايا، فضلاً عن مسألة الجزر الثلاث التي احتلتها إيران من الإمارات وضغطها على الإمارات سياسياً في عدم اتخاذ موقف سلبي تجاه إيران ومحاولة اتباع سياسة التهدئة والحذر والمفاوضات معها

---

(١) هو اتفاق بين العراق والكويت أعلن فيه العراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ضد عبد الكريم قاسم بفتح التصدير إلى الكويت في ١٩ من الشهر نفسه والغى في ٧ نيسان القيود المفروضة على التنقل بين البلدين، واعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها في ٤ تشرين الاول ١٩٦٣ تحت حكم أسرة ال صباح، وعلى تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين واقامة علاقات ثقافية واقتصادية والاعتراف بالحدود الدولية بينهما. فرج، المصدر السابق، ص١١٥.

(٢) عبيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٣) الدليمي، المصدر السابق، ص٩٧.

(٤) عبيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، ص٢٩٧.

عبر الطرق الدبلوماسية الشرعية والقوانين الدولية من اجل إعادة الجزر الثلاث. في حين نرى أن موقف الإمارات قد أختلف من مسألة اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، وأعلنت بصراحة رفضها لاجتياح العراق الكويت .

الخاتمة

توصلت دراسة المعلومات الواردة في البحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

١- أوجدت الإمارات مكانة مهمة لها على ساحة الاحداث والقضايا التي شهدتها المنطقة وتكريس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لمنطق العلاقات الحسنة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والابتعاد عن إدخال الدولة في مشاكل وحروب غير مجدية واحترام القوانين والاعراف الدولية، والاحتفاظ بقنوات الاتصال والحوار مع الدول وتحت كل الظروف للحفاظ على امنها واستقرارها وحماية مصالحها.

٢- أدركت الإمارات ظروف قلة عدد سكانها ومحدودية إمكاناتها العسكرية وموقعها الجغرافي في اتباع سياسات ومواقف تجاه قوى مثل العراق وإيران، والتصرف بحكمة وعقلانية وموضوعية معها، والابتعاد عن ردود الفعل غير المحسوبة واتباع سياسة الحل السلمي والمفاوضات في حل المشاكل والخلافات، وتدعيم علاقاتها مع الدول العربية والصديقة قدر الامكان.

٣- تخوف الإمارات ودول الخليج العربي من خروج احد الطرفين منتصراً في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وإبقاء حالة توازن القوى ما بين الطرفين لامتلاكهما مؤهلات بشرية وقدرات عسكرية كبيرة قد تهدد وجود ومصالح الإمارات ودول الخليج العربي في المنطقة.

٤- دعت الإمارات إلى إنهاء الحرب بين إيران والعراق والتفاوض عن طريق الاتجاه نحو المنظمات المحلية والاسلامية والإقليمية والدولية في حل مشاكلهما. في حين اعلنت موقفها الرافض والعلني بقوة تجاه اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، وشاركت في مساندة التحالف الدولي مادياً وعسكرياً وفتح أراضيها لاستقبال القوات الأجنبية لأول مرة في تاريخها واستخدام قواعدها الجوية ومنشأتها، فضلاً عن مشاركة عسكرية بسيطة ومحدودة في معركة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

٥-شكل الموقع الجغرافي المتميز للكويت على شواطئ الخليج العربي ووجود كميات كبيرة من النفط فيها إلى رغبة العراق في ضم الكويت واسترجاعها. وأصطدم ذلك وبشكل واضح وصريح في وقوف الإمارات ودول الخليج العربي ضده، خوفاً من اتساع نفوذ ومكانة العراق السياسية والاقتصادية على حسابها ودعمت استقلال الكويت والمحافظة على وجودها، مما أدى إلى تعرض العلاقات الثنائية بين العراق والإمارات ودول الخليج العربي إلى القطيعة.

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية

- أحمد عبدالله بن سعيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ١٩٧١-١٩٩٠، (أبو ظبي، ٢٠٠٣).
- أحمد عثمان محمد الدليمي، دول مجلس التعاون الخليجي واثرها على العلاقات العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية (سابقاً) المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.
- أحمد محمد صبحي حمد الونسة، دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ نموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠.
- ازدهار مؤيد مال الله عزيز الأعرجي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ومواقفه تجاه قضايا المشرق العربي ١٩٧١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
- اياد القزاز، الحرب في الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ النزاع بين العراق والكويت وتبعاته، مجلة المستقبل العربي، (بيروت) ع ٤٣، ١٩٩٩.
- بان حكمت خليفة الالوسي، منظمة المؤتمر الاسلامي ـ دراسة في نشأتها وتطورها ونظامها القانوني وهيكلها التنظيمي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- براء لؤي شاكر، العلاقات الإماراتية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
- تغريد خشان فالح محمد الكورجي، التطورات السياسية الداخلية في الكويت ١٩٩٠-٢٠٠٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٩.
- توفيق العودات، العقوبات الدولية على العراق، مجلة دراسات دولية،(بغداد) ع ١٦، نيسان ٢٠٠٢.
- جمال سند السويدي، إيران والخليج- البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، (الإمارات، ٢٠١٤).
- حسان حلاق، دراسات في العلاقات العربية- العربية صفحات من تاريخ الوطن العربي، دار النهضة العربية،(بيروت، ٢٠١٠).

- حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧١-١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- حمدي الطاهري، الموسوعة العربية- مشكلات العالم العربي، ج٢، (مصر، ١٩٩٥).
- حمزة مصطفى، الأبعاد القومية والدولية للعدوان على العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٩٣).
- خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، ط١، (الإسكندرية، ١٩٩٧).
- خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع١٠٢، ١٩٩٠.
- خليل علبوني، قصة حقل أبو البخوش، صحيفة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، ١٤ كانون الثاني، ٢٠١٠.
- دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، الخليج العربي، رقم الملف ٩١٨/٦٠٠٠٠.
- دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، مجلس التعاون الخليجي، رقم الملف ٩٣٧/٦٥٠٠٠.
- دار الكتب والوثائق، وكالة الأنباء العراقية، مؤتمرات قمة مجلس التعاون الخليجي، رقم الملف ٩٢٥/٦١٠٢٠.
- راضي دواي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية ـ الإيرانية ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
- رافد بطرس سعيد حداد، الحرب العراقية ـ الإيرانية في صحافة الخليج العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف والأدوات والمقدمات)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٨.
- زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥.
- سلمى عدنان محمد واخرون، موقف الدول العربية من الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، مجلة آداب ذي قار، مج١، ع٣، ايار ٢٠١١.

- سوسن جبار عبدالرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
- سيروب ستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك، منشورات النفط والتنمية، بغداد، ١٩٨٠.
- شاكر محمود وهيب، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
- شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت، ١٩٩٦.
- صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسة العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- صحيفة الوحدة الإماراتية، أبو ظبي، الإمارات، ١٦ آيار ١٩٨٣.
- عباس جبار الشرع، مواقف تجاه الحرب العراقية الإيرانية في الدوريات العربية والأجنبية، مجلة الخليج العربي، مج١٣، ع ٤، ١٩٨١.
- عبدالله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥-١٩٧٥، (الكويت، ١٩٧٣).
- عبدالحميد الجوهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق – جرد لأحداث المنطقة خلال ١٩٩٠-١٩٩١، مركز أبحاث ام المعارك، (بغداد، ١٩٩٤).
- عبدالرحمن بن صالح المطيري، العلاقات السعودية الإماراتية السياسية خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠١٤) دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٤.
- عبدالرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، (مصر، ١٩٩٩).
- عبدالملك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي – دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، سنة ١٥، ع ٥٦، ١٩٨٨.
- علي محمد مخزوم، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية، مجلة المستقبل العربي، (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة ٢٤، ع ٢٦٨، ٢٠٠١.
- عيد سالم الدرديس وآخرون، يوميات زايد ١٩٩٠، ج٤، (ابوظبي، ١٩٩٠).

- فاطمة الصايغ، البعد العربي والقومي في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ١٩٧١-٢٠٠٤، مؤسسة سلطان بن علي العويس، (دبي، ٢٠٠٨).
- فارس محمود فرج، موقف المملكة العربية السعودية في مطالبة العراق بضم الكويت عام ١٩٦١، مجلة آداب الفراهيدي، مج١٢، ع٤٠، كلية الآداب، جامعة تكريت، كانون الثاني ٢٠٢٠.
- فالحة صالح أحمد الصالح، سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
- كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، (بيروت، ١٩٧٨).
- كريم علي عبدالكريم الشيباني، العلاقات العراقية الإماراتية ١٩٧١-١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- الأصمعي، جامعة ديالى، ٢٠١١.
- مجدي علي عبيد، المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، ع ١٠٢، (القاهرة)، تشرين الأول ١٩٩٠.
- مجلة العربي، الشيخ سعد .مرحباً بك على أرض الوطن، العدد ٤٦٨،تشرين الثاني عام ١٩٩٧.
- مجلة التعاون السعودية، نص الحديث الصحفي للشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، سنة ٣ ع٩، الرياض، كانون الأول ١٩٨٧.
- مجلة التعاون السعودية، نص القرار الصادر عن اجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدلو العربية في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت، سنة ٦، ع ١٩، الرياض، أيلول ١٩٩٠.
- محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠.
- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر، مكتبة نور، (القاهرة، ١٩٩٢).
- محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، دار الكتاب الحديث، (الكويت، ١٩٩٩).
- محمد داخل كريم السعدي، إيران ودول الخليج العربي (١٩٦٨-١٩٧٨) دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
- محمد سعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت، ٢٠٠٠).

- محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، ١٩٨٣.
- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ج١٢، (بيروت، ١٩٩٤).
- منى عبدالله فتحي جرجيس الحيالي، سياسة بريطانيا تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، ٢٠١١.
- الموسوعة العربية الميسرة، ج٥، المطبعة العصرية، (بيروت، ٢٠١٠).
- ناظم عبدالواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي- دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،(الأردن، ٢٠٠١).
- نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،(بيروت، ٢٠٠٤).
- نصير نوري محمد، السياسات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- نواف وابدان سلمان الجشعمي، العلاقات الخليجية ـ الإيرانية في الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٧٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ام درمان السودانية، ٢٠٠٨.
- وحيد عبدالمجيد، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع ٢، ٢١ تشرين الأول ١٩٩١.
- وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠٠٣).
- يوسف سامي فرحان حسين الدليمي، المملكة العربية السعودية ١٩٨٢-١٩٩٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١٤.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Fco /583/ Secret Middle East Department, UAe, Iraq War, 25 Septemper,1985.
- Grummoun Stephen, the iran – Iraq islam war Embattled, (Washington, 1982).